تداعيات الصراعات الدولية على الاستقرار والأمن المجتمعي

مبروكة كريَّم محمد* - كلية القانون جامعة الزيتونة

تاريخ الإرسال 2025/6/1م تاريخ القبول 25-2/7/25م

The repercussions of international conflicts on societal stability and security

*Mabroka Kreem Mohammed
Faculty of Law, Al-Zaytouna University

Abstract:
The victims of conflicts and wars are not limited to people and property, but also extend to values and beliefs. The absolute truth of wars, their causes and repercussions become a victim of these conflicts. Another value that may be a victim of these conflicts is trust in all its social, political and economic orientations. Exposure to violence can also reduce trust in political institutions that fail to ensure public safety and preserve freedoms. It also leads to a decrease in participation rates in social life. The collapse of state institutions and the struggle for power between multiple parties leads to an increase in sectarian politics and strong polarization, as is the case in Syria, Iraq, Yemen and Lebanon. With the intensification of Arab conflicts, groups have emerged that try to exploit some of the influences of these conflicts, such as religion, ethnicity and others, which leads to an increase in the pace of violence accompanied by political, economic and social consequences that threaten societal security and undermine its components.

Keywords:
Stability-Societal security-Waste of war-National identity-Immigration.

ملخص:
لا تقتصر ضحايا الصراعات والحروب على الأشخاص والممتلكات، بل يمتد إلى القيم والمعتقدات أيضاً، وإن الحقيقة المطلقة للحروب وأسبابها وتداعياتها تصبح

ضحية لهذه الصراعات، والقيمة الأخرى التي ربما تكون ضحية هذه الصراعات هي الثقة بكل توجهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن التعرض للعنف يمكن أن يقلل الثقة في المؤسسات السياسية التي تفشل في ضمان السلامة العامة والحفاظ على الحريات، كما يؤدي إلى انخفاض معدلات المشاركة في الحياة الاجتماعية، ويؤدي انهيار مؤسسات الدولة والصراع على السلطة بين أطراف متعددة إلى زيادة السياسة الطائفية والاستقطاب القوي، كما هو الحال في سوريا والعراق، واليمن ولبنان، ومع اشتداد الصراعات العربية، ظهرت مجموعات تحاول استغلال بعض مؤثرات هذه الصراعات، مثل الدين والعرق وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة وتيرة العنف المصحوب بعواقب سياسية واقتصادية واجتماعية تهدد الأمن المجتمعي، وتقوض مقوماته.

الكلمات المفتاحية:

الاستقرار-الأمن المجتمعي-مخلفات الحروب-الهوية الوطنية-الهجرة.

مقدمة:

تعد الحروب من أقدم الظواهر التي شهدها التاريخ البشري وأكثرها تعقيداً، فمنذ نشأة التنظيمات البشرية الأولى وهذه الظاهرة موجودة، وبالرغم من سعي المجتمع الدولي إلى تنظيمها وتقييد استخدام القوة العسكرية من خلال سن قوانين وإبرام اتفاقيات دولية، إلا أنها لا تزال ظاهرة واقعة وتشكل أحد المحددات الأساسية التي تربط العلاقات بين الدول والمجتمعات.

ولقد تنوعت أشكال الحرب وتطورت طرق خوضها عبر التاريخ، ومع ظهور الدولة القومية الحديثة والتقدم في التكنولوجيا العسكرية، تزايد التركيز بشكل أكبر على الحروب إلا أن البيئة الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة شهدت انتشار أشكال جديدة من التهديدات تجاوزت نطاق الحروب، حيث أصبحت تشن قتالاً ضد الجيوش تتبنى خلاله تكتيكات قتالية غير مألوفة، وقد اكتسبت الصراعات والحروب أهمية متزايدة على المستويين العملي والنظري نظراً لما تطرحه من تحديات كبيرة على الاستقرار والأمن المجتمعي داخل الدول والمجتمعات.

كما تعد النزاعات الداخلية في الدولة العربية واحدة من مهددات الأمن القومي العربي، وذلك لما يتبعها من تداعيات تؤثر على البنيان العربي ككل، فحالة انهيار أي دولة عربية كلياً أو جزئياً نتيجة النزاعات بين أطياف الشعب الواحد تؤثر اقليمياً على الدول المجاورة، وأيضاً النزاعات العربية التي تختلف مسبباتها من دولة لأخرى.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي للبحث هو :

ما هي طبيعة العلاقة بين الصراعات ومقومات استقرار الأمن المجتمعي؟

من خلال طرح الإشكالية تبلورت مجموعة من الأسئلة الفرعية تسعى الدراسة للإجابة عنها، وهي كالآتي:

1- ما هو الاستقرار والأمن المجتمعي في مضمونه وخصوصيته، وما هي مقوماته؟

2- ما هو تهديد الصراعات والحروب على الاستقرار الأمن المجتمعي، وما هو تأثير تلك الصراعات على الدول سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي؟

أهداف الدراسة :

3- التعريف بمفهوم الاستقرار والأمن المجتمعي في مضمونه وخصوصيته، ومقوماته .

4- معرفة تهديد الصراعات والحروب على الاستقرار الأمن المجتمعي، و تأثير تلك الصراعات على الدول سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع على المستويين العلمي والعملي فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية للدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعمل على معالجة أحد المواضيع المتعلقة بالأمن المجتمعي الذي ظهرت أهميته بعد نهاية الحرب الباردة في بحوث ودراسات الأكاديميين، حيث تعنى هذه الدراسة بإبراز العلاقة التي تربط هذا النوع من الحروب والصراعات بمقومات الاستقرار والأمن المجتمعي.

ب- الأهمية العملية للدراسة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الفهم العميق لطبيعة وأهمية الأمن المجتمعي، الذي يعد أمراً حيوياً لا سيما في ظل انتشار الصراعات والحروب في الوقت الراهن، حتى يتسنى وضع استراتيجيات شاملة للتصدي لمهددات الأمن المجتمعي.

منهجية الدراسة:

طالما أن الغاية المرجوة من هذه الدراسة هي محاولة الخوض في غمار هذا الموضوع، لذلك سيتم الاعتماد على المنهج القانوني الوصفي من خلال تشخيص وضعية الأمن المجتمعي وتحليل واستقراء الآراء الفقهية التي نظمت مضمون ومقومات الأمن المجتمعي، وكذلك سرد حجم الخسائر التي خلفتها الحروب والصراعات داخل الدول وخارجها، كل هذا وذاك من خلال الاستعانة بمختلف المفاهيم ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، والتي تُسهم في تحديد إطاره.

خطة الدراسة:

المبحث الأول/ مفهوم الاستقرار والأمن المجتمعي.

المطلب الأول/ تعريف الاستقرار والأمن المجتمعي.

المطلب الثاني/ مقومات الاستقرار والأمن المجتمعي.

المبحث الثاني/ تأثير الصراعات على الاستقرار والأمن المجتمعي.

المطلب الأول/ تأثير الصراعات على الاستقرار والأمن المجتمعي داخلياً.

المطلب الثاني/ تأثير الصراعات على الاستقرار والأمن المجتمعي خارجياً.

المبحث الأول

مفهوم الاستقرار والأمن المجتمعي

ينطوي مفهوم الأمن المجتمعي على العديد من التصورات المختلفة حسب المنظورات الفكرية المتنوعة، ولقد استحدثت العديد من المدارس عدداً من المفاهيم، ومن بينها مدرسة كوبنهاجن لتحليل البيئة الأمنية في فترة الحرب الباردة وما شهدته من تحولات أمنية جديدة، وهذا ما يتناوله المطلب الأول، بينما يستعرض المطلب الثاني مقومات الأمن المجتمعي التي يرتكز عليها.

المطلب الأول

تعريف الأمن المجتمعي

طورت مدرسة كوبنهاغن التابعة لمعهد كوبنهاغن لأبحاث السلام بالدانمارك مصطلح الأمن المجتمعي ليتلاءم مع البيئة الأمنية الأوروبية السائدة في تلك الفترة التي تميزت فيها بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك يوغسلافيا، والتي رافقها انتشار النزاعات الإثنية، ويعد "Barry Buzan" أول من ربط مفهوم الأمن المجتمعي بالهوية سنة 1991م في كتابه "الدول، الشعب والخوف States People and fear"، حيث حاول توسيع

أجندة الأمن التقليدي، وذلك بتقديم مصطلح الأمن المجتمعي كأحد قطاعات الأمن الخمسة الاقتصادية البيئية العسكرية والسياسية،[1] وقد شدد أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، وذلك لوجود تداخل وتأثر متبادل فيما بينها، وبالرغم من أن كل قطاع منها يمثل نقطة محورية في قضية الأمن، إلا أنها تظل مرتبطة فيما بينها.[2]

كما قدم "Buzan" مفهومه حول الأمن المجتمعي على أنه: (عبارة عن قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية)،[3] فالأمن المجتمعي قائم على حماية المجتمع والمحافظة على خصوصيته من التهديدات والمخاطر التي تتعرض لكل ما يصنف ضمن مكونات هوية المجتمع من لغته وثقافته ودينه، ويتطابق المجتمع هنا مع مفهوم الدولة الوطنية، ومرجعيتها الجغرافية هي حدود الدولة، ويمكن أن تتعرض الدول للتهديد من قطاع المجتمع فيما يتعلق بوحدتها الاجتماعية وهويتها، لذا فإن تحقيق الأمن المجتمعي يرتبط بحماية وتعزيز الهوية المجتمعية ضد أي تحديد قائم أو محتمل يمكن أن يستهدفها، وعلى أساسها يتم تطوير استراتيجيات أمنية للتعامل معها.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح المجتمع الذي ارتكزت عليه مدرسة كوبنهاغن في تحديد مفهومها للأمن المجتمعي يعبر عن مجموعة الأفكار والممارسات التي تحدد الأفراد كأعضاء في جماعة اجتماعية، فالمجتمع يدور حول الهوية، حول مفهوم التصور الذاتي للجماعات والأفراد الذين يحددون أنفسهم كأعضاء في جماعة.[4]

وبالتالي فإن التهديدات التي يمكن أن تستهدف أمن الدولة والمجتمع قد يكون مصدرها من داخل الدولة، ففي الحالات التي تدرك الجماعات أنها مهددة في هويتها نتيجة ضعف الدولة في أداء وظائفها لجميع الفئات المجتمعية، يصبح الأمن الوطني معرضاً للتهديد.

وبناء على هذا المنظور يدل الأمن المجتمعي على الاعتراف المتبادل بحقوق التنوع الثقافي والاختلافات في القيم بين الجماعات الإثنية من جهة، وبين الدولة والمجتمع من جهة أخرى، لأن هذا الأخير يعترف بالحق في الهوية الوطنية، بينما تعترف الدولة بالحق في هوية الجماعات المكونة لمجتمع الدولة، وتعمل على توفير الشروط اللازمة لتفعيل هذا الحق وتحديده من الناحية العملية.[5]

كما يهتم الأمن المجتمعي بضرورة ضمان التكامل السلمي لمختلف الاثنيات لحل النزاعات داخل الدول، لا سيما أنه ليس في كل الحالات يتوافق الترسيم المادي لهذه الجماعات مع حدود الدول، ففي بعض الحالات تتجاوز الجماعات حدود الدول.[6]

وبناء على ذلك يمكن أن يستغل الأمن المجتمعي كورقة رابحة لدعم الاستقرار السياسي والتنمية، وفي المقابل أيضاً يمكن أن يستغل زعزعة الاستقرار لغرض تعزيز مصالح معينة، أو تحقيق اختراقات معينة، أو إضعاف أو قلب حكومة معينة، أو لتقسيم بلدان معينة.[7]

وانطلاقاً مما سبق ذكره يمكن القول أنَّ الأمن المجتمعي يشير إلى العملية الشاملة التي تهدف إلى ضمان بقاء الجماعات منسجمة ومتعايشة داخل المجتمع الواحد، وغياب كل أنواع التهديدات المادية والمعنوية التي تستهدف أمن هويتها.

المطلب الثاني

مقومات الاستقرار والأمن المجتمعي

تسعى الدول لتحقيق الأمن المجتمعي وتعزيزه إلى إرساء وتحقيق مقومات يرتكز عليها الأمن المجتمعي، وبناءً على ذلك يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم المقومات التي تعزز استقرار الأمن المجتمعي.

الفرع الأول/ طبيعة النظام الاجتماعي:

يعد النظام الاجتماعي من أكثر القضايا صلة بالأمن المجتمعي، فلقد اعتبر "ابن خلدون" في كتابه: "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" أن المجتمعات الضعيفة هي التي يشوبها الانقسامات القبلية وتفتت العصبية ونشوب النزاعات الأهلية وخروج القبائل عن سيطرة الملك، وقد بيَّن أن المجتمعات البدوية تميل إلى شن الحروب بشكل أكبر، وتسبب النزاعات مقارنة بالمجتمعات الحضرية التي تتميز بالاستقرار في مرحلة قوة الدولة أو مرحلة الحضارة، ومن هنا أبرز ابن خلدون دور وتأثير الجماعات القبلية في تقويض الأمن،[8] بمعنى أن المجتمعات التي ما زالت تعتمد في تعاملاتها وسياساتها على أساس التنظيمات البدائية التي وصفها ابن خلدون بالمجتمعات البدوية هي الأكثر تعرضاً للانقسام، والتشرذم، وإنتاج مصادر عطب الأمن المجتمعي.

واستناداً إلى ما سبق ذكره، تتضح أن طبيعة النسق الاجتماعي تؤثر بشكل أساسي في الأمن المجتمعي سواء بتعزيزه من خلال خلق عوامل التماسك المجتمعي أو من خلال تقويضه بإنتاج مصادر للتهديد، ويؤدي عامل التفاعل بين الجماعات دوراً أساسياً في

ذلك، فكلما كان المجتمع أكثر تشابكاً كلما قلت مسببات التفكك، أما المجتمعات التي لم تتخلص من النظام البدائي فهي الأكثر عرضة للتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، ولا سيما في العالم المعاصر الذي يشهد تسارعاً كبيراً في التحديث والتطور في جميع المستويات، مما يفرض على هذه المجتمعات الآلية كما وصفها "آميل دور كايم" التطور والتكيف معها.[9]

في هذا الإطار تعاني بعض المجتمعات العربية من الدور البارز في الولاءات الفرعية في أنظمتها السياسية على حساب الولاء الوطني، حيث تتحدد العلاقة بين الدولة والبنى التقليدية في هذه الدول من خلال ثلاثة اتجاهات في الاتجاه الأول تسعى البنى التقليدية إلى تقييد وفرض السيطرة على الدولة وفرض سياسات التقسيم وفقاً لمفهوم الهيمنة، أما الاتجاه الثاني يتعلق بسيطرة القبيلة على السلطة والمشاركة فيها، أما الاتحاد الثالث فيتعلق بسيطرة القبيلة على السلطة عبر مشاركتها والتأثير في مشروع تحديث الدولة الوليدة من خلال إنهائه أو منعه، وتسعى البنى التقليدية لتحقيق هذه العلاقات المختلفة إما من خلال الولاء للنخب الحاكمة أو من خلال خلق نفوذ أوسع ضدها، وتمتد وسائلها إلى حد تجنيد أعضائها كألوية عسكرية رديفة أو معادية للقوات النظامية،[10] وقد أضفى هذا التفاعل بين الدولة والبني التقليدية في العديد من الدول العربية إلى المزيد من التعقيد حول الوضع السياسي والاجتماعي، حين لا يزال سير شؤون العديد من الدول ومجتمعاتها يعتمد على النظام القبلي الذي يرتكز على الولاء والغنيمة.

الفرع الثاني/ بناء الهوية الوطنية:

تعد الهوية الوطنية من بين أحد الركائز المهمة للحفاظ على بقاء المجتمعات وتحقيق الأمن المجتمعي حيث أصبحت الهوية مع تشكل الدول بعد معاهدة وستفاليا سنة 1648م من شؤون الدولة التي تديرها وتشكلها من خلال مؤسساتها التعليمية والإعلامية، وتضع لها القواعد والضوابط التي تحكمها، وذلك سعياً منها لبناء هوية وطنية جامعة لمختلف مكونات المجتمع.[11]

تنطوي الهوية الوطنية على شعور ما بالمجتمع السياسي والمؤسسات المشتركة وقانون واحد للحقوق والواجبات الجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى مساحة جغرافية اجتماعية محددة، يشعر أفراد المجتمع أنهم ينتمون إليه،[12] كما تعتبر أيضا بأنها: (وعاء جامع لمختلف مكونات المجتمع على أساس التجانس، والانسجام، والتساوي في

الحقوق والواجبات، مما يعزز من سيادة العدالة والاستقرار دون استغلال الاختلافات على أساس الهوية بين مختلف الجماعات).[13]

كما تشير الهوية الوطنية كذلك إلى: (تجاوز الهويات الفرعية المتواجدة داخل المجتمع، ولا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال تحقيق العديد من الشروط ذات الطابع السياسي، والاقتصادي والاجتماعي)،[14] وبالتالي يمكن الإشارة إلى الهوية الوطنية على أنها بمثابة هوية جامعة لكل الهويات الفرعية الأثنية الدينية الطائفية، والمذهبية المحددة في إقليم جغرافي معين.

وانطلاقاً مما سبق ذكره يتضح أن الهوية الوطنية تعد مقوماً أساسياً لتحقيق الأمن المجتمعي وترسيخه حيث تعكس تماسك وتناغم مكوناته المجتمعية المتنوعة داخل الدولة الواحدة، كما تعكس الولاء والانتماء للوطن الجامع، وكذلك التسامح والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع المختلفة، غير أن تحقيق الأمن المجتمعي لا يقتصر على بناء الهوية الوطنية، فلا يكفي شعور الإنتماء للوطن لتحقيق الأمن المجتمعي من دون تلبية حاجات الأفراد والجماعات التي تعزز من الانتماء والولاء للدولة، وبالتالي من الضروري توفير عوامل الاستقرار كركيزة أخرى لتعزيز الأمن المجتمعي.

الفرع الثالث/ دعم الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي أحد المقومات الأساسية لتعزيز الأمن المجتمعي، ومن بين العوامل التي تساهم في دعمه هو وجود نظام قانوني فعال ومتكامل، حيث يوفر هذا النظام الأطر القانونية اللازمة التي تمكن الدولة من إرساء العدالة بين مكونات المجتمع المختلفة وضمان حماية حقوق المواطنين وواجباتهم، فوجود العدالة يقوض العنف والصراعات القائمة على التمييز لأسباب طائفية، أو دينية أو مذهبية أو القائمة على الطبقية.[15]

ويتم دعم الاستقرار السياسي من خلال تحقيق قيم المواطنة، إذ يعتبر ارتباط الفرد بالدولة وارتباط الدولة بالفرد من خلال الحقوق والواجبات المتبادلة من دعائم الاستقرار السياسي،[16] فإدراك المواطن لحقوقه وواجباته يساهم في تقليص احتمالية حدوث التوترات التي يمكن أن تؤثر على استقرار الوضع السياسي، وبالتالي يتم تعزيز قيم المواطنة كجزء أساسي من المكونات التي يتعين على الدولة حمايتها من التهديدات، كون المواطن يساهم في ضعف أو قوة الدولة الحماية أمنها القومي، وتساهم قوة الدولة في حماية مصالح، وقيم وممتلكات مواطنيها،[17] فعلى سبيل المثال تأثرت العديد من الدول العربية لفترة طويلة بفقدان قيم المواطنة، مما أدى إلى ضعف

الثقة بين الحكام والمحكومين وهو ما ساهم في تأزم الوضع الأمني وتقويض الأمن المجتمعي خلال أحداث ما يعرف بالربيع العربي، فقد أظهرت هذه الأحداث الدور الأساسي الذي يؤديه الاستقرار السياسي المبني على نظام حكم قائم على المشاركة الشعبية الواسعة، والعدالة، وتكريس مبادئ حقوق الإنسان وقيم المواطنة في تعزيز الأمن المجتمعي.

علاوة على ذلك، تعد العدالة الاجتماعية أحد العوامل الأساسية لقوة الدولة واستقرارها السياسي، ولتحقيق ذلك ينبغي ضمان إتاحة الفرصة بشكل عادل وشفاف بين جميع مكونات المجتمع في المجالات الاقتصادية والحرص على توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل، وضمان استفادة كافة مكونات المجتمع من السلع والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تعزيز الوعي الثقافي بعنصر التنمية المستدامة الرشيدة، كما ترتكز العدالة الاجتماعية أيضاً على التوزيع العادل للموارد، بما يجنب حدوث فجوات بين الموارد واستخدامها، والتي قد ينتج عنها معضلات اقتصادية قد تؤدي إلى التنازع حولها، وينبغي الحرص أيضاً على تقليص التفاوت في الأجور بين مختلف مكونات المجتمع بهدف تحقيق إشباع الحاجات الذي يوفر عامل الرضا،[18] وبالتالي يشكل عامل التمييز لأي مكون من مكونات المجتمع دافعاً أساسياً لإثارة المظالم الاقتصادية الاجتماعية، ففي غالب الحالات ينتج عن الممارسات الاقصائية ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الفقر وتزايد التهميش الاجتماعي، الذي يؤدي بشكل عام لحدوث توترات داخل المجتمع.

وفي الأخير يمكن القول أنَّ تكريس جميع مقومات الأمن المجتمعي سابقة الذكر يعزز التسامح والتعايش المشترك بين مختلف مكونات المجتمع بما يكفل استقرار الأمن المجتمعي.

المبحث الثاني

تأثير الصراعات على الاستقرار والأمن المجتمعي

يواجه الأمن المجتمعي العديد من التهديدات التي تؤثر في استقراره، تعد ظاهرة الصراعات الداخلية أو الخارجية من الظواهر الديناميكية المعقدة والمؤثرة في علاقة النظام السياسي بالقوى السياسية أو بعلاقته بالدول المحيطة -حالة النزاع الدولي-، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها سواء على الصعيد الداخلي، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني تأثير تلك الصراعات على الصعيد الدولي.

المطلب الأول

تأثير الصراعات على الاستقرار والأمن المجتمعي داخلياً

باعتبار الصراع هو تنافس بين طرفين أو أكثر على القيم والموارد والسلطة، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين الاضرار بالخصوم وتحييدهم،[19] وهو ما يدفع الاطراف المتنازعة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، وبالتالي يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح،[20] لذلك فإن آثاره تتنوع بين الآتي:

الفرع الأول/ الآثار السياسية:

تعد أولى الآثار التي تصاب بها الدول نتيجة الحروب والصراعات الداخلية هي الآثار السياسية، ومن أولى النتائج لتلك الصراعات انهيار الدولة، ويقصد بانهيار الدولة تقويض مؤسساتها السياسية والمدنية، وانهيار أجهزتها الخدمية والعسكرية والأمنية بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة، وهناك ثلاثة أنماط لانهيار الدولة:

النمط الأول: هو حالة الانهيار الأعنف نتيجة غزو دولة لأخرى والذي يتمثل في ابتلاع الدولة في دولة أكبر وأقوى وإلغاء هويتها وطمس مؤسساتها، وذلك كما حدث خلال الحرب العراقية الكويتية سنة1990م، عندما ألغى العراق كل ما يتعلق بالدولة الكويتية من سلطة مركزية أو مؤسسات أو تمثيل خارجي، والسيطرة عليها واعلانها جزء من أراضيه وإحدى ولاياته.[21]

النمط الثاني: هو الانهيار الشامل للدولة، ويقصد به فقدان السلطة المركزية لدورها نتيجة النزاعات بين أطراف مسلحة بعد الاطاحة بالنظام السياسي ومؤسساته، وعدم قدرة أي من تلك الأطراف في السيطرة على الحكم بصورة كاملة، مما يؤدى إلى فوضى شاملة، وتقويض وظائف الدولة كما هو الوضع في اليمن حالياً.

النمط الثالث: هو الانهيار الجزئي، ويقصد به الهشاشة والضعف الذي يلحق بسلطة الحكومة وترهل جهازها البيروقراطي والذي يؤدى لعجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، كما هو الوضع الحالي في سوريا،[22] وقد تؤدي الحروب والصراعات الأهلية إلى مطالبة بعض الأقاليم بالانفصال عن الدولة الأم ومحاولة إنشاء كيان مستقل، كما حدث في السودان حيث انفصل الجنوب عن الشمال،[23] وكما طالب الأكراد في العراق بالانفصال والاستقلال في أكثر من مناسبة،[24] وكما يحدث في سوريا من سيطرة المعارضة وأطراف أخرى مسلحة على مساحات كبيرة من الدولة وفرض تشريعات موازية للدولة، وكما يحدث حالياً في اليمن من جانب

الحوثيين المتمركزين في الجنوب،[25] حيث يطالب الجنوبيون بالانفصال عن الشمال والرجوع إلى الوضع القائم قبل 22 مايو 1990م.

الفرع الثاني/الآثار الاقتصادية:

لا يمكن أن تتواجد تنمية اقتصادية في دولة تشهد حروب وصراعات أهلية، حيث أن تلك الصراعات تؤدى إلى تدهور البنية الأساسية اللازمة للتنمية، وتفقد الدولة قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ولا تستطيع الاستثمارات الداخلية أن تؤمن احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية وتصبح عرضة للتدمير مما يترتب عليه عدم وجود بيئة آمنة نتيجة فقدان الاستقرار اللازم لاستمرارها.

كما أن النسبة الأكبر من ميزانية تلك الدول تذهب للإنفاق على الجانب العسكري لتسليح النظام الحاكم لحمايته في مواجهة تلك الاضطرابات والنزاعات بدلاً من تخصيصها لتعمير ما دمرته الحروب لبناء المدن المدمرة والمؤسسات الصحية والتعليمية المنهارة، كما حدث في العراق وسوف يحدث في كل من سوريا وليبيا واليمن إذا ما توقفت الحروب والنزاعات.

إلا أن ما يترتب على الانفاق في المجال العسكري بعد الصراعات والحروب دون النظر إلى إعادة الاعمار والتنمية الحقيقية، أن تصبح الدولة مكبلة بالديون، وتفقد القدرة على تلبية احتياجاتها الضرورية وهو ما يترتب عليه الاستدانة من الخارج والداخل، فالجزائر بلغت مديونياتها نتيجة الحرب الأهلية في العشر سنوات بين 1990م، و2000م بعد إلغاء نتيجة فوز جبهة الانقاذ الاسلامية بالأغلبية في الانتخابات التشريعية حوالي 25 مليار دولار، أي ما يعادل 80% من عائدات صادراتها النفطية في ذلك الوقت، وكذلك العراق الذي تتراوح مديونيته ما بين 100 إلى 120 مليار دولار أي ما يعادل 61% من مجموع إيراداته.[26]

وقد أدت النزاعات المسلحة بين الجماعات والقبائل في ليبيا إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 70 مليار دولار في سنة 2016م من 124 مليار دولار في سنة 2012م، وبلغت الأضرار بالمباني ذات الملكية الخاصة نحو 1.4 مليار دولار، والمباني الحكومية نحو 1.03 مليار دولار، فيما بلغت الخسائر المهدرة الناجمة عن إغلاق الموانئ النفطية نحو 70 مليار دولار اعتباراً من أغسطس 2013م، وحتى سنة 2015م، وكذلك تقدر تكاليف إعادة الإعمار بنحو 400 مليار دولار،[27] وتمثل الحقول النفطية في جنوب ليبيا مصدراً للنزاعات السياسية، حيث تحاول كل الأطراف

المتنازعة والمدعومة بتدخل أطراف دولية في السيطرة على تلك الحقول لضمان استمرار تدفق البترول والغاز إليها مثل ايطاليا وفرنسا.[28]

وقد عانى الاقتصاد اليمني من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 47.1% بين السنوات 2015م، و2017م، في حين أفادت أن 40% من الأسر عن فقدان مصدر دخلها الأساسي.[29]

ويمثل النزاع في سوريا واحداً من أكثر الصور تهديداً للانهيار الاقتصادي، حيث تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من 20 مليار دولار قبل النزاع والحرب الداخلية بين النظام والمعارضة والجماعات المتداخلة إلى 700 مليون دولار في سنة 2017م، كما بلغ العجز التراكمي للناتج المحلي الإجمالي نحو 226 مليار دولار.[30]

وتمثل خسائر العراق نتيجة النزاع مع تنظيم الدولة الاسلامية مأزقاً لمحاولات إعادة الاعمار، حيث تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من 80 مليار دولار خلال سنة 2013م إلى 49 مليار دولار خلال سنة 2017م، وتصاعدت نسب الفقر خلال سنة 2017م إلى 30% على مقارنة بـ 19% قبل بدء الحرب ضد تنظيم الدولة، وفيما يخص خسائر البنى التحتية فقد قدرت بنحو 350 مليار دولار نتيجة تدمير حوالي 80% منها.[31]

الفرع الثالث/ الآثار الإنسانية والاجتماعية:

مزق الاقتتال في سوريا والعراق وليبيا واليمن مجتمعات بأكملها، وأنهت أعمال التطهير العرقي التي تمارسها التنظيمات المسلحة قروناً من التمازج الديني والعرقي والثقافي، كما أجبر ما يقارب من مليوني شخص على ترك ديارهم قسراً.

تعد الآثار الإنسانية والاجتماعية هي الأكثر قسوة في مناطق النزاعات والحروب، حيث أن تلك النزاعات تصيب رأس المال البشرى بأضرار بالغة، فالمهجرين قسرياً واللاجئين في الدول المجاورة يصبحوا مشردين ولا يستطيعون الحصول على مقومات الحياة إلا من خلال المساعدات الدولية، أو التبرعات المحلية، وتتفشى البطالة بين اللاجئين، ومن يعملون منهم غالباً ما يعملون في القطاع غير الرسمي ولا يحظون بأي حماية، ونحو 92% من اللاجئين السوريين في لبنان لا يحصلون على عقود عمل، وأكثر من نصفهم يعملون على أساس موسمي بأجور متدنية، ويمثل اللاجئون السوريون في تركيا ثلثي اللاجئون السوريون في العالم. [32]

وفي اليمن أظهرت تقديرات البنك الدولي أن قرابة ربع شبكة الطرق قد هدمت إما جزئياً أو كلياً في عشر مدن يمنية تم فيها المسح خلال سنة 2016م، إضافة إلى تراجع

إنتاج الطاقة إلى النصف، وكذلك تدمير قرابة نصف شبكات المياه والصرف الصحي، ومع تفاقم حدة الصراع منذ تلك السنة حتى نهاية سنة 2019م، يتوقع أن مستوى الدمار يفوق تلك التقديرات بشكل كبير.[33]

وفي أوائل سنة 2017م أعلنت الأمم المتحدة أن اليمن يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفى نهاية ذات السنة وحتى أبريل 2018م كان حوالي 22.2 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم 8.4 مليون إنسان معرضين لخطر المجاعة، وقد تم تعليق معظم الخدمات العامة، مما أدى إلى خسارة 16 مليون شخص القدرة على الوصول إلى مياه صالحة للشرب، وفقدان 16.4 مليون شخص القدرة على الحصول على رعاية صحية مناسبة.[34]

المطلب الثاني

تأثير الصراعات على الاستقرار والأمن المجتمعي خارجياً

من بين التهديدات الأمنية التي قد تستهدف الأمن المجتمعي وتعمل على خلق المعضلة الأمنية المجتمعية تلك التي تنتج من المستوى العابر للدول الهجرة والصراعات الدولية.

الفرع الأول/ الهجرة:

ترتبط الهجرة عبر التاريخ بحركات التنقل الإنسانية، التي تحركها دوافع متنوعة سواء اجتماعية، اقتصادية سياسية أو أمنية، ويسعى من خلالها الإنسان لتحقيق ظروف أفضل في الدولة المستقبلة، وبهذا الصدد يمكن تعريف الهجرة على أنها: (حركة الأفراد عبر حدود الدول وانتقالهم من بلدانهم الأصلية، واستقرارهم في دول أخرى يخضعون فيها لقوانينها)،[35] وتصنَّف الهجرة بناء على عدة أسس للتمييز بين أنواعها، ومن بينها الأساس القانوني الذي يميز بين الهجرة الشرعية والهجرة غير شرعية، فالأولى تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة، وتحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين.[36]

في المقابل ترتبط الهجرة غير الشرعية بانتقال الأفراد إلى الدول الجاذبة من دون تأشيرات أو تصريحات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني أكثرية الدول خاصة الصناعية منها التي تتوافر فيها فرص العمل من الهجرة غير الشرعية، وتتحدد بشكل خاص من

خلال الطريقة غير القانونية التي يسلكها بعض الأشخاص للسفر من بلد لآخر، أي أن المهاجر لا يخضع لقوانين البلد الجاذب الذي يريد الانتقال إليه، وتشمل الأفراد المهاجرين الماكثين في الدول الجاذبة الذين نجحوا بالوصول إلى البلدان المستقبلة دون الحصول على إذن والأشخاص الذين تحايلوا على ضوابط الهجرة من خلال زواج تم الاتفاق عليه، وطالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم وضحايا الاتجار بالبشر.[37]

تلتقي جميع أشكال الهجرة في إطار ما يعرف بعوامل الطرد التي تدفع الناس نحو الهجرة، إذ ترتبط في غالب الحالات بالأوضاع الأمنية للبلد الأصلي كالحروب والصراعات، أو الأوضاع البيئية التي تشكل خطراً على حياة الفرد، أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن اختلالات تنموية مزمنة تدفع إلى الهجرة، وكما تلتقي أيضاً هذه الأشكال المختلفة للهجرة في عوامل الجذب التي ترتبط بالبلدان المستقبلة بحثاً عن أوضاع أفضل،[38] وتعد الدول الفقيرة وبعض الدول النامية من أكثر المناطق تدفقاً للمهاجرين، وذلك بسبب عجزها عن توفير الخدمات لمواطنيها، كما أن هذه الدول غالباً ما تعاني من صراعات سياسية حادة.

وتجدر الإشارة إلى أن التغييرات التي مست البيئة الدولية في ثمانينات القرن العشرين ساهمت في زيادة موجات الهجرة على مستوى العالم، وذلك بسبب تراجع سلطة الدولة ورقابتها، والتزايد السريع المستمر للنمو الديمغرافي على المستوى العالمي لاسيما في الجنوب، وتأثير التطور التكنولوجي خاصة في وسائل الاتصال والتنقل على زيادة وعي الأفراد بالظروف والفرص المتاحة في الطرف الآخر من العالم، وسعي الأشخاص إلى البحث عن فرص حياة أفضل تؤمن لهم شروط الكرامة،[39] كل هذه المحددات ساهمت في انتقال ظاهرة الهجرة التي كانت قبل الثمانينات من ظاهرة اجتماعية طبيعية تتم من خلال سبل قانونية إلى قضية أمنية تحظى باهتمام أساسي من قبل الفواعل الدولية، وفي هذا السياق، اعتبر "بوزان" الهجرة من بين التهديدات التي تستهدف الأمن المجتمعي، كونها تعمل على تجاوز أو إضعاف المجتمع المستقبل من خلال تسببها في تحول تركيبة المجتمع المستقبل وتؤدي إلى تغيير في هويته،[40] وقد تزامن ما قدمته مدرسة كوبنهاغن من مفاهيم الأمننة واعتبارها للهجرة تحديداً يستهدف الأمن المجتمعي مع التحولات الجديدة التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة والتي من بينها تزايد وتيرة الهجرة نحو أوروبا.

وفي هذا الشأن قام الاتحاد الأوروبي بأمننة الهجرة بمجرد دخول اتفاقية "شنغن" حيز التنفيذ سنة 1995م، وقد حدد الخطاب الأوروبي التهديدات التي تنتج عن الهجرة إلى المجتمعات الأوروبية في الإخلال بالهوية المجتمعية والبناء الديموغرافي، والإخلال بالنواحي الأمنية والاقتصادية، والتسبب في مشاكل الأقليات ومشاكل صحية واجتماعية، وبناءً على ذلك اعتمدت الدول الأوروبية سياسة أمنية صارمة من خلال تنفيذ قرارات القانون الجديد للهجرة الذي تضمن تدابير حازمة حول التجمع العائلي وعقد اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.[41]

الفرع الثاني/ الصراعات المسلحة:

تلعب تدفقات الأسلحة غير المشروعة بالقارة الإفريقية دوراً كبيراً في تأجيج الصراعات في العديد من البلدان الأفريقية من الجرائم الصغيرة إلى التمرد والأنشطة الإرهابية، كما تتعدد آثارها السلبية، خاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، على الأمن القومي، وحقوق الإنسان، وفرص التنمية المستدامة، وتهديد الأمن والسلم للدول الأفريقية، حيث يمتلك المدنيون ما يقرب من 80% من الأسلحة الخفيفة، من بينهم ميليشيات وجماعات إرهابية، ويتم تصنيف تلك الأسلحة في بروتوكول مراقبة الأسلحة إلى فئتين: أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، والتي تتمثل في الأسلحة النارية، مثل المسدسات والرشاشات الخفيفة، وكذلك مدافع الهاون والقذائف الصاروخية، والتي أصبحت هي الأسلحة المفضلة الأكثر انتشاراً في معظم النزاعات الإقليمية حالياً، حيث إن الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ظاهرة عالمية، لكنه يتركز بشكل خاص في مناطق النزاع المسلح.[42]

كما أشارت بعض الإحصائيات إلى أن هناك 100 مليون سلاح صغير متوافر بأفريقيا، خاصة في دول القرن الإفريقي، ودول الحزام العنيف بوسط أفريقيا، وبعض مناطق غرب أفريقيا، وتتخذ الدول الكبرى المصنعة للسلاح، وهى: (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا) من أراضي القارة الإفريقية مركزاً رئيسياً للصناعة، بينما تتمركز معظم المصانع الأجنبية المعنية بالإتجار غير المشروع بالسلاح في كل من (أوغندا، والكاميرون، وكينيا، ونيجيريا، وزيمبابوي).

كما لعبت مؤخراً إسرائيل دوراً في إمداد الدول الإفريقية التي تقع في مناطق النزاع بالأسلحة غير المشروعة، التي تصل إلى أيدي الجماعات الإرهابية، تحت مسمى المساعدات العسكرية لتأجيج نيران الحرب بالقارة السمراء، وعلى جانب آخر تتركز صناعة الأسلحة التقليدية في 11 دولة من أصل 54 دولة أفريقية تمثل الذخيرة

والأسلحة الصغيرة منها قيمة إنتاج تصل إلى 16 مليون دولار سنوياً، وليست هناك بيانات واضحة حول تجارة الأسلحة في القارة الأفريقية، حيث تتمتع بجزء من السرية حتى في الصفقات المشروعة.(43)

كما وصلت النزاعات المسلحة الدائرة حالياً إلى أعلى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، ومنذ سنة 2015م، شهدت كل سنة أكثر من 50 نزاعاً مسلحاً، حيث بلغ عددها 54 في سنة 2019م، و56 في سنة 2020م، ويمثل إدراج النزاعات المسلحة كخطر مجتمعي ضمن قائمة الأخطار التي وضعها المجلس الدولي للعلوم ومكتب الأمم المتحدة لإدارة مخاطر الكوارث، استجابة للدعوات التي تطالب بتعزيز الاتساق بين جداول أعمال الحد من مخاطر الكوارث وتغيُّر المناخ والعمل الإنساني، وفي حين أن مخاطر النزاعات المسلحة تخرج عن نطاق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015 و2030م.(44)

الخاتمة :

قد تناولت الدراسة مفهوم الاستقرار والأمن المجتمعي ومقوماته، فالأمن المجتمعي قائم على حماية المجتمع والمحافظة على خصوصيته من التهديدات والمخاطر، ومن مسببات النزاعات والآثار المترتبة عليها، فمن الناحية السياسية يترتب عليها اسقاط وترهل الهياكل البنيوية للنظام السياسي من الدستور والسلطات الموجودة في الدولة، حتى المكونات غير الرسمية للنظام السياسي، وهو الأمر الذي يؤدى إلى عدم الاستقرار المجتمعي وإشاعة الفوضى وعدم الأمن، ومن الناحية الاجتماعية والانسانية والتي تتسبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان بعيداً عن أماكن النزاعات وأيضاً الآثار الاقتصادية التي تشمل البطالة، وفقد الوظائف وانهيار العملة المحلية وإيقاف الانتاج، وبالتالي فتداعيات النزاعات تشمل كل نواحي التأثير في المجتمع، والتي قد تؤدى إلى انهيار الدولة.

أولاً/ نتائج الدراسة:

1- إن طبيعة النظام السياسي هي مصدر مؤثر في حالة الاستقرار من عدمه داخل الدولة، حيث أن النظم السلطوية هي المحرك الرئيسي للنزاعات داخل الدولة، وهذا ما نجده في الأنظمة ذات الشرعية السياسية الهشة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع الفئات الرافضة لشرعية النظام وتدعم الفئات المؤيدة للنظام، وهو ما يؤدى حتماً لتنامي النزاعات داخلياً.

2- أدت المتغيرات التي شهدتها دول الثورات العربية إلى تغيرات في السياسة الخارجية لتلك الدول، أو علاقاتها بالدول العربية الأخرى، وكذلك على مستوى العلاقات الثنائية فيما بينها، حيث كان المشهد العربي قبل الثورات العربية يمثل احتقاناً واستقطاباً حاولت الدول العربية في ظله عقد تحالفات غير رسمية دون الاتفاق حول قضايا تهدد الأمن القومي العربي، ومن ثم ساعد ذلك على زيادة حدة النزاعات بين الدول العربية، بل وفي داخل الدولة العربية الواحدة.

3- ساهمت النزاعات الداخلية في هشاشة بنيان النظام السياسي للدولة العربية مما عزز من التدخلات الخارجية وتداعياتها المتمثلة في الوجود العسكري الأجنبي الرسمي وغير الرسمي داخل الدولة التي يجرى فيها النزاع.

ثانياً/ توصيات الدراسة:

1- ضرورة سعي السلطة الحاكمة إلى الاعتراف بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، والعمل على الاستجابة لها، لحل الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية بطريقة مرضية لهذه الجماعات، وهو الأمر الذي يضمن الاستقرار للدولة.

2- على الدول العربية أن تعتمد استراتيجية فاعلة لإعادة الاعمار، الأمر الذي يستلزم أن يعتمد النظام السياسي على أربعة مسارات أساسية هي: بناء الثقة مع الشعب من خلال الحوكمة والمشاركة، إعادة البناء السياسي للنظام من خلال التفاعلات التي تستحوذ على الرضا العام تجاه بيئة النظام، تحقيق العدالة الانتقالية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3- السعي بجدية لتطبيق نصوص الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تأطر العلاقات الدولية بعيداً عن الحروب والصراعات، وتوقيع العقوبات الرادعة على كل من يهدد صفو واستقرار العلاقات الدولية.

الهوامش :

1 - Paul Roe."societal security", In Contemporary security studies, ed. Alan Collins,3 ed(United Kingdom: Oxford university press, 2013, p.177

2 - رشيد عمارة ياس الزيدي، وهيمن رؤوف سلام، الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، العدد الخامس، المجلد الثاني، ديسمبر 2022م، ص23.

3 -Barry Buzan and Lene Hansen, The evolution of international security studies(United Kingdom:Cambridge University Press, 2009 ,p.213

4 - Bill McSweeney, "Identity and security: Buzan and the Copenhagen school" Review of International studies 22.1 .1996 .p.83.

5- عتيقة كواشي، مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، أبريل 2023 م، ص 53.

6- Carla Andrea, op.cit,p.222.

7 - عامر مصباح، الحراك الشعبي والأمن المجتمعي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية/ الجزائر، سنة 2022م، ص 51.

8 - عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية، منشورات دار الكتاب الحديث، القاهرة/مصر، سنة 2015م، ص 261.

9 - أميرة عبداوي، الحرب غير النظامية والأمن المجتمعي، "دراسة حالة سوريا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3/الجزائر، سنة 2024م، ص 133.

10 - يوسف زمام، وعبد المالك همال، الأمن المجتمعي وتحديات الاستقرار في البلدان العربية قراءة في تأثير البني الاجتماعية والعدالة التوزيعية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد العاشر، يناير 2017م، ص 172.

11 - عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2017م، ص 147.

12 - Branka Panić, "Societal security-security and identity", Western Balkans Security Observer english Edition 13 (2009). P. 31-32.

13 - خديجة بن وزة، وعاتكة غرغوط، العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الثاني، المجلد الأول مارس 2018م، ص 83.

14 - أميرة عبداوي، مرجع سبق ذكره، ص137.

15 - وسيلة قنوفي، جدلية أمن الدولة والأمن الاجتماعي بين التصادم والوفاق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 11 المجلد الأول، أبريل 2020م، ص 67.

16 - عصمت عدل، علم الاجتماع الأمني الأمن والمجتمع، منشورات دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية/مصر، سنة 2001م، ص 134.

17 - أميرة عبداوي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

18 - ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات اسطنبول، منشورات المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019م، ص13.

19 - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي، منشورات كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، سنة 1985م، ص 140.

20 - كمال حماد، النزاعات الدولية -دراسة قانونية دولية في علم النزاعات-، منشورات الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1998م، ص11.

21 - محمد نور البصراتي النظم السياسية في الوطن العربي، منشورات دار الكتاب الجامعي، القاهرة/مصر، الطبعة الثالثة، سنة 2018م، ص 76.
22 - مجموعة مؤلفين، الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2015م، ص 72.
23 - غنثر دينشر الكرد شعب بدون دولة تاريخ وامل، دار الفارابي للنشر والتوزيع بيروت، سنة 2014م، ص123.
24 - وآخرها خلال سنة 2017م حين أجرى الأكراد استفتاء -من جانب واحد- حول استقلال إقليم كردستان عن العراق، حيث شارك حوالي 5 ملايين مقترع من الأكراد في الاستفتاء، وأن نسبة 92.7% من المشاركين صوتوا بنعم للأطفال، ولكن أجهض بالقوة لعدم وجود توافق بين الأطراف ذات الصلة، وغياب الدعم والتأييد الدوليين اللازمين، حيث اتخذت دول العراق وايران وتركيا اجراءات صارمة لمحاصرة الاقليم وعدم السفر منه أو اليه حتى تراجع الاقليم عن المطالبة بالاعتراف بنتيجة الاستفتاء، راجع في ذلك غنثر دينشر، المرجع السابق، ص 124.
25 - مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن -الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، بدون سنة نشر، ص202.
26 - حسن العطار، آثار الحروب والنزاعات الاهلية على المجتمعات العربية، مقال منشور بتاريخ 2018/1/28م، متاح على الرابط الالكتروني: http://altaakhipress.com
27- أحمد خالد الطيب، بالأرقام.. النزاعات الإقليمية تكبد الدول العربية خسائر مهولة، مقال متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.alwatanvoice.com
28 - هناء عبدالحق، صراع إيطاليا وفرنسا يدمر ليبيا ولا يحل الأزمة !، مقال منشور بتاريخ 2019/1/31م، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.ahram.org.eg
29 - إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن: إطار عمل مؤسسي، دراسة منشورة مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، السنة السادسة عدد مايو سنة 2018م، ص 73.
30 - تقرير انهيار احتياطي سورية الأجنبي خلال 7 أعوام، على الرابط:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/85686
31 - بالأرقام.. النزاعات الإقليمية تكبد الدول العربية خسائر مهولة، على الرابط الالكتروني:
https://www.alwatanvoice.com
32 - تقرير الآثار الاقتصادية للحرب والسلام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشور بتاريخ 2016/03/20م، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press- release/2016/02/03/economic-effects-of-war-and-peace-in-the- middle-east-and-north-africa
33 - إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن: مرجع سابق ذكره، ص 77.
34 - محمد نور البصراتي، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدولة العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الرابع، أكتوبر 2019م، ص 87.
35- محمد شاعة، الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، يوليو 2017م، ص 316.
36 - عثمان الحس محمد نور، وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض/ السعودية، سنة 2008م، ص 16.
37 - أسماء شوفي، ومريم شوفي، الهجرة كمعطى أمني اجتماعي: ضرورة أمننة الهجرة في ظل صدام الحضارات، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية مايو 2018 م، ص51

38 - ليلى مداني، الهجرة القسرية واللجوء إشكالات مفاهيمية وانعكاس للامساواة في حرية التنقل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 23، سنة 2021م، ص 240

39 - جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، من ص 107-108

40- Buzan Barry and Ole Waever, and jaab de wilde, op.cit,p.121

41 - أسماء شوفي، ومريم شوفي، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

42 - أجندة 2020 لإسكات البنادق الاتحاد الأفريقي.

43 - تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، متاح على الرابط الالكتروني:

https://face2faceafrica.com/article/10-african-countries-you-probably-didnt-know-produce-their-own-weapons/11

44 - UNICEF calls on leaders to take urgent action to ensure a water-secure future for children.

-UNICEF (@UNICEF) March 20, 2023